الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

© UNFPA

المصفوفة القطرية 2024
الجمهورية اليمنية

تتبنى المصفوفة القُطرية معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون وتلتزم بها.

الإطار العام للدولة

هل صادق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضمّ اليمن إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) مع التحفّظ على المادة 29(10) المتصلة بتسوية المنازعات الخاصة بتطبيق وتفسير الاتفاقية.

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

بحسب المادة 41 من الدستور، المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة. ويخلو الدستور من اي نص صريح وواضح حول المساواة بين الجنسين. في المقابل، تنصّ المادة 31 من الدستور على أن النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

العرف مصدر من مصادر القانون ويشترط في العرف أن يكون ثابتاً ولا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والنظام العام والآداب العامة. لم يتناول الدستور صلاحية العرف في حال مخالفته للأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

الشريعة الإسلامية هي مصدر كل التشريعات بموجب الدستور.

لا يتطرق الدستور إلى مرتبة الفقه الإسلامي ومبادئ الشريعة في حال تعارُضها مع الأحكام الدستورية، ولم يحدّد من خلال نص واضح مرتبتها بالنسبة إلى الدستور.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

لا يحدّد القانون ولاية نُظُم العدالة غير الرسمية واختصاصها ووجوب اتساقها مع مبدأ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

بحسب الدستور، المواطنون متساوون ولكن ليس هناك قانون معياري يحظّر أي شكل من أشكال التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

ليس هناك حالياً خطة عمل أو سياسة وطنية.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

ليس هناك تعهدات في الميزانية لإنفاذ التشريعات ذات الصلة بمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

ليست هناك حالياً خطة عمل أو سياسة وطنية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

وفق قانون الإجراءات الجزائية، توفر الدولة للمعسر والفقير مدافعاً عنه من المحامين المعتمدين، ويصدر مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير العدل لائحة بتنظيم أمور توفير المدافع من المحامين المعتمدين للمعسر والفقير.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

لا يتضمن القانون أي إشارة إلى كفالة تقديم المعونة القضائية في المسائل المدنية والأسرية.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

ليس هناك تشريع يشير إلى الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز السفر؟

ليس هنالك من نص يحظر حق النساء في طلب الحصول على جواز السفر. من حيث الممارسة، تعرقل الكثير من النساء أثناء قيامهن باستخراج جواز السفر أو بطاقة الهوية ويرفض اعطائهن ذلك بحجة إحضار ولي الأمر.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهوية؟

قانون الأحوال المدنية والسجل المدني (البطاقة الشخصية) ينص على أنه يجب على كل شخص من مواطني الجمهورية اليمنية بلغ سن السادسة عشرة أن يحصل من إدارة الأحوال المدنية والسجل المدني الذي يقيم في دائرتها على بطاقة شخصية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

لا يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟
هناك بعض القيود على النساء، حيث أوجب القانون أن يتم عقد الزواج بين الزوج وولي أمر الأنثى وليس الأنثى. ولم يعطِ للمرأة الحق في إجراء عقد الزواج بنفسها.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟
هناك تمييز على مستوى القضايا الشرعية والدينية. تنص المادة 9 من قانون الأحوال الشخصية رقم 21 لسنة 1998 على أنّه يُشترط لتمام عقد الزواج حضور شاهدين مسلمين عدلين أو رجل وامرأتين. بدوره قانون الإثبات اليمني رقم 21 لعام 1992 بشأن الإثبات وتعديلاته نصّ في المادة 30 منه على أنه تُقبل شهادة المرأة فيما لا يطلع عليه الرجال وفيما يحدث في الأماكن المخصصة لهنّ.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟
لا تمييز في الأهلية القانونية بين المواطن اليمني والمواطنة اليمنية، وسن الرشد هي خمس عشرة سنة كاملة. وإذا بلغها الشخص متمتعاً بقواه العقلية ورشيداً في تصرفاته، يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية والتصرف فيها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟
للمرأة حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها، ويجب على الزوج عدم التعرض لأموالها الخاصة.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟
قانون التجارة اليمني رقم 32 لسنة 1991 في المادة 23 منه نصّ على أنّ كل مواطن يمني بلغ الثامنة عشرة ولم يقم به مانع شرعي أو قانوني يتعلق بشخصه أو بنوع المعاملة التجارية التي يباشرها يكون أهلاً للاشتغال بالتجارة.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟
وفق الدستور، تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وليس في القانون أي نص يميّز ضد حق النساء في تولي المناصب العامة، ولكن ليس هناك تأكيد إيجابي على هذا الحق.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟
ليس هناك أحكام قانونية بشأن حصص المرأة في مقاعد البرلمان الوطني.

هل من قانون يحظّر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟
ليس هناك قانون يجرّم أي نوع من أنواع العنف ضد المرأة في السياسة أو الانتخابات.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟
لا يوجد قانون خاص بالعنف الأسري، ويُرجع في بعض أشكال العنف البدني لقانون العقوبات اليمني رقم 12 لسنة 1994.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟
لا يوجد قانون خاص بالعنف الأسري، ويُرجع في بعض أشكال العنف الجنسي لقانون العقوبات اليمني رقم 12 لسنة 1994.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟
لا يوجد قانون خاص بالعنف الأسري ولا معالجة لأشكال العنف النفسي/العاطفي.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الاقتصادي؟
لا يوجد قانون خاص بالعنف الأسري ولا معالجة لأشكال العنف الاقتصادي.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟
ليس هناك أوامر حماية جنائية أو مدنية لضحايا العنف

هل يجيز القانون الظروف المخفّفة في جرائم قتل الإناث؟
إذا قتل الزوج زوجته ومن يزني بها حال تلبّسهما بالزنا أو اعتدى عليهما اعتداءً أفضى إلى موت أو عاهة، فلا قصاص في ذلك، ويعزَر الزوج بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بدفع غرامة. ويسري نفس الحكم على من فاجأ إحدى أصوله أو فروعه أو أخته متلبسةً بجريمة الزنا.

هل يجرِّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟
ليس هناك أي حظر قانوني لتشويه أو بتر الأعضاء التناسلية للإناث.

قامت وزارة الصحة في عام 2001 بمنع إجراء عمليات ختان الإناث في العيادات الخاصة والمرافق الصحية، إلا أنه ليس هناك رقابة على ذلك.

هل يجرِّم القانون فعل الزنا؟
يُعدُّ الزنا جريمة بموجب قانون العقوبات اليمني رقم 12 لسنة 1994.

هل تجرِّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟
بموجب القانون، يُعدُّ اغتصاباً كل إيلاج جنسي جرى ارتكابه على شخص الغير، ذكراً كان أو أنثى، بدون رضاه.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟
لا يوجد نص في قانون العقوبات اليمني يبرئ أو يعفي الجاني في حالة الزواج من الفتاة التي اغتصبها.

هل يجرِّم القانون الاغتصاب الزوجي؟
لا يجرِّم قانون العقوبات الاغتصاب الزوجي. وبحسب المادة 40 من قانون الأحوال الشخصية، على المرأة طاعة زوجها في عدد من الحالات، من بينها تمكينه من القيام بالعلاقة الجنسية «المشروعة».

هل يُعرَّف التحرُّش الجنسي في أي تشريع؟
لا يوجد قانون للتحرُّش الجنسي في اليمن. إلا أنه يمكن الرجوع إلى بعض مواد قانون العقوبات التي تناولت ما أسمته التصرفات اللاأخلاقية والأفعال الفاضحة المخلّة بالحياء المادتان 273 و275.

هل هناك نصّ في القانون يجرِّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟
لا يوجد في اليمن قانون ينظّم الجرائم الإلكترونية ويحظّر العنف والتحرُّش الجنسي ضمن الفضاء السيبراني. ويمكن التحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها بناءً على قانون العقوبات الذي شدّد على حرمة الحياة الخاصة.

هل يجرِّم الاشتغال بالجنس والبغاء؟
يجرِّم قانون العقوبات اليمني العمل بالجنس ويعاقب كل من يمارس الفجور أو الدعارة أو يحرّض عليهما. كما يعاقب كل من يدير بيتاً أو محلاً، سواء كان للفجور أو للدعارة.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟
ليس هناك قانون خاص بالمعاقبة على الاتجار بالبشر في اليمن. وينص قانون العقوبات اليمني على حد أدنى من الحماية الجنائية من خلال المادة 248.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟
بموجب قانون العمل، تتساوى المرأة مع الرجل في كافة شروط العمل وحقوقه وواجباته وعلاقاته دون أي تمييز. كما يجب تحقيق التكافؤ بين المرأة والرجل في الشغل والتّرقي والأجور والتدريب والتأهيل والتأمينات الاجتماعية. ولا يُعتبر في حكم التمييز ما تقتضيه مواصفات العمل أو المهنة.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟
يكفل قانون العمل المساواة في الأجر.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟
وفق قانون العمل، تستحق المرأة العاملة أجراً مساوياً لأجر الرجل العامل إذا كانت تؤدي نفس العمل وبنفس شروطه ومواصفاته.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟
يحظّر تشغيل النساء في الصناعات والأعمال الخطرة والشاقة والمضرّة صحياً واجتماعياً، ويحدَّد بقرار من وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل ما يُعتبر من الأعمال المحظورة طبقاً لهذه الفقرة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟
بحسب القانون، لا يجوز تشغيل النساء ليلاً إلاّ في شهر رمضان، وفي أعمال تحدَّد بقرار من وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟
سن التقاعد واحد لكلا الجنسين.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟
لا يميز القانون بين الجنسين في شروط استحقاق المعاشات التقاعدية.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟
لا يجوز بأي حال من الأحوال فصل المرأة العاملة أثناء تمتّعها بإجازة الوضع.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدَّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟
يحق للعاملة الحامل أن تحصل على إجازة وضع بأجر كامل مدتها سبعون يوماً.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟
ليس للآباء الحق القانوني في إجازة أبوة مدفوعة الأجر. لم ينص قانون الخدمة المدنية أو قانون العمل على الإجازة الأبوية.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟
ألزمت المادة 45 مكرّر من قانون العمل رقم 5 لسنة 1995 كل مؤسسة تعمل بها أكثر من 50 امرأة على توفير حضانة للأطفال.

هل تتناول التشريعات التحرُّش الجنسي في مكان العمل؟
لا تتناول التدابير التشريعية مسألة التحرُّش الجنسي في أماكن العمل. ولكن يمكن الرجوع إلى بعض مواد قانون العقوبات التي تناولت ما أسمته التصرفات اللاأخلاقية والأفعال الفاضحة المخلّة بالحياء.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرُّش الجنسي في مكان العمل؟
ليست هناك أحكام تجيز الدعاوى أو سُبُل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرُّش الجنسي.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟
استثنى قانون العمل العمال المنزليين من نطاقه، وذلك في المادة 3/ب/9 منه التي نصت على أن هذا القانون لا يسري على فئة «خدم المنازل ومن في حكمهم».

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟
لا يذكر قانون العمل رقم 5 لسنة 1995 وتعديلاته أي كيان يتلقى الشكاوى المتعلّقة بالتمييز. ولكن توجد لجان تحكيمية منصوص عليها في الباب الثاني عشر حول منازعات العمل والإضراب المشروع، وهي تُعنى بتسوية منازعات العمل.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟
نص قانون الأحوال الشخصية رقم 27 لسنة 1998 في المادة 15 منه على أنّه لا يصح تزويج الصغير، ذكراً كان أو أنثى، دون بلوغه خمس عشرة سنة.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟
لا يوجد نص يقضي ببطلان عقد الزواج إذا كان المزوَّج دون الحد الأدنى لسن الزواج.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟
ليس للرجل والمرأة حقوق متساوية في الزواج والطلاق.

هل يحظّر القانون تعدُّد الزوجات؟
يبيح قانون الأحوال الشخصية تعدُّد الزوجات.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟
لا حقّ للمرأة في الوصاية على أطفالها. بعد الطلاق، يكون الأب هو الوصي القانوني ويتحمل مسؤولية الإنفاق. وبعد وفاة الزوج، تكون الوصاية للجدّ من ناحية الأب.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟
مدة الحضانة للأم تسع سنوات للذكر وإثنتا عشرة سنة للأنثى ما لم يُقدِّر القاضي خلاف ذلك لمصلحة المحضون.

ل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟
للزوج على زوجته حق الطاعة فيما يحقق مصلحة الأسرة، مما يشمل الانتقال معه إلى منزل الزوجية ما لم تكن قد اشترطت عليه في العقد البقاء في منزلها أو منزل أسرتها، فيكون عليها تمكينه من السكن معها والدخول عليها.

ل للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة؟
ليس هنال أي نص تمييزي ضد النساء في مجال اختيار المهنة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟
لا يوجد قانون لحيازة الممتلكات الزوجية. ولكن قانون الأحوال الشخصية نص على أنه يجب على الزوج عدم التعرض لأموال زوجته الخاصة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟
حقوق المرأة في الميراث تقسَّم وفق الشريعة الإسلامية، والفروض توزّع بحسب الشرع.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟
لا توجد محاكم متخصصة بقضايا الأسرة، ولكن توجد محاكم في كل منطقة في الجمهورية تنظر في القضايا بحسب تصنيفها كقضايا أحوال شخصية، أو قضايا مدنية، أو قضايا جنائية.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟
يحق له الحصول على الجنسية اليمنية:
(أ) من وُلد لأب يحمل هذه الجنسية؛
(ب) من وُلد في اليمن من أمّ تحمل هذه الجنسية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له؛
(ج) من وُلد في اليمن من أمّ تحمل هذه الجنسية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟
لم يعطِ القانون للمرأة المتزوجة من أجنبي حقاً مساوياً للرجل المتزوج من أجنبية. أما المرأة الأجنبية التي تتزوج من يمني، فتحصل على جنسيته متى توافرت بعض الشروط.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
تناول عدد من القوانين، وبينها قانون الصحة العامة رقم 4 لسنة 2009، مسألة صحة الأم والطفل. ولا توجد قيود واضحة تتعلّق بالحد الأدنى للسن أو الحالة الاجتماعية للأم أو إذن طرف ثالث لحصولها على الرعاية الصحية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
يتم توفير خدمات منع الحمل. ولكن لا يوجد قانون أو لائحة يكفلان تأمينها لجميع النساء والفتيات المراهقات بصرف النظر عن وضعهنّ العائلي.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
يتم توفير خدمات منع الحمل. ولكن لا يوجد قانون أو لائحة يتناولان خدمات منع الحمل الطارئة، أو يكفلان تأمينها لجميع النساء والفتيات المراهقات بصرف النظر عن الوضع العائلي.

هل الإجهاض المقصود قانونيّ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل أُلغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟
يجرِّم قانون العقوبات اليمني رقم 12 لسنة 1994م الإجهاض بغير رضا، إضافة إلى الإجهاض الرضائي. ووفق المادة 240، إذا تم الإجهاض برضا المرأة، يعاقَب الفاعل بدية الجنين غرة أو الدية كاملة، حسب الأحوال. ولا تستحق المرأة في هذه الحالة شيئاً من الغرة أو الدية، وإذا ماتت الأم عوقب الفاعل بدفع دية الخطأ. وفي حالة إجهاض المرأة نفسها، فعليها الدية أو الغرة حسب الأحوال، ولا عقوبة إذا قرر طبيب مختص أن الإجهاض ضروري للمحافظة على حياة الأم.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
ليست هناك قوانين أو لوائح تكفل الحصول على خدمات الرعاية ما بعد الإجهاض.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

بالرغم من أن قانون الصحة العامة نص على ضرورة الاهتمام بالتثقيف الصحي وتشجيع وتعزيز الأنماط السلوكية والصحية ودمج برامج التثقيف الصحي في المناهج التعليمية، فلا توجد سياسات وطنية تُلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

منح قانون الصحة العامة رقم 4 لسنة 2009 خدمات صحية مجانية للأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، ووضع عقوبات جزائية على العاملين الصحيين الذين يمارسون التمييز ضد المرضى.

ويهدف البرنامج الوطني للإيدز إلى تخفيض حدوث الأمراض المنقولة جنسياً.

هل يجرِّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

يجرِّم قانون العقوبات العلاقات الجنسية بين شخصين من جنس واحد من خلال المادتين 264 و268 منه.